

التقرير اليومي

2007/4/14

مختارات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

نظام الأسد في دمشق: عدم الإستقرار وإستراتيجية الصمود

مركز الدراسات البريطاني اليهودي، 2007/4/11

قامت رئيسة البرلمان الأميركي، نانسي بيلوزي، في الأسبوع الماضي بزيارة الى الشرق الأوسط، تضمنت رحلة الى دمشق ولقاء مع الرئيس السوري بشار الأسد. وكان الإجتماع مع الرئيس السوري مثيراً للجدل بحد ذاته، بسبب دعم دمشق لعناصر التمرد في العراق وللجماعات الإرهابية الفلسطينية ونشاط حزب الله الإرهابي. وكان الرئيس جورج بوش منتقداً لقرار رئيسة البرلمان لجهة إجتماعها بالأسد في وقت كانت فيه إنتقادات الحكومات الغربية موحدة بسبب الدور المعطل الذي لعبته دمشق في عدد من العمليات الإقليمية. وعلى كل حال، فقد لاقت رحلة بيلوزي الى دمشق إهتماماً محدداً بسبب التصريح الذي أدلت به، والذي بدا أنه يعرض إلى تغيير في السياسة الإسرائيلية تجاه النظام في دمشق، والذي قد يكون نقل إمكانية تجدد المفاوضات بين البلدين.

وفي تحرك غير عادي، أدلى رئيس وزراء إسرائيل إيهود أولمرت بتصريح أوضح فيه بأنه لم يتم إتخاذ أي تغيير بموقف إسرائيل بخصوص سوريا. وشدد البيان على أنه في حين أن إسرائيل راغبة بمفاوضات سلام مع سوريا، وأن يصبح ذلك أمراً ممكناً، فإنّ على دمشق أن توقف دعمها للإرهاب والتمرد وقلب علاقاته الإستراتيجية المتنامية مع إيران. فما هي العوامل الأساسية التي تقود وتحض على الدور السوري المثير للجدل في الشؤون الإقليمية.

أولاً، من المهم إستذكار الحقائق بخصوص تورط سوريا العميق والقديم في رعاية عدم الإستقرار في الشرق الأوسط. فبخصوص الفلسطينيين، فإنّ قادة المنظمين الإسلاميين الإرهابيين الفلسطينيين الأساسيين، حماس والجهاد الإسلامي، مقيمون في دمشق. وبالإضافة الى توفير سوريا الملاذ الآمن لخالد مشعل قائد حماس ورمضان شلح قائد الجهاد الإسلامي، ولعائلتيهما وفريقيهما، فإنّ دمشق تقدم أيضاً التدريب والمواقع لكوادر هذه المنظمات وحشد من الجماعات الفلسطينية الأصغر، مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وغيرها.

أما بخصوص لبنان، فإنّ سوريا كانت مجبرة في آذار 2005، وبسبب الضغط اللبناني الشعبي والغربي، الى إنهاء 29 عاماً من الإحتلال العسكري لجارتها الصغرى. فسوريا إستمرت بممارسة نفوذ مكثف في الشؤون اللبنانية من خلال دعمها للمنظمات العميلة لها في ذلك البلد- وأكثرها تميزاً حزب الله الشيعي. بالإضافة الى ذلك، هناك دليل قوي يعرض الى أنّ سوريا قد تكون مسؤولة مباشرة عن سلسلة من الأعمال الإرهابية في لبنان في السنتين الأخيرتين، والتي قتلت أو شوّهت عدد من الشخصيات اللبنانية البارزة بسبب معارضتهم التدخل السوري بالشؤون اللبنانية. وتتضمن قائمة أولئك الذين تم قتلهم، رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري، السياسي المسيحي الماروني البارز بيار الجميل، محرر صحيفة النهار الأسبق جبران تويني، الناشط الديمقراطي والمؤرخ سمير قصير، ورئيس الحزب الشيوعي الأسبق جورج حاوي. بالإضافة الى ذلك، كان هناك محاولة لقتل الصحافية البارزة مي شدياق، وهي معارضة متمرسة للهيمنة السورية على لبنان، مع عدد من الشخصيات العامة الأخرى.

وتحاول سوريا الآن عرقلة تأسيس المحكمة الدولية للتحقيق بجريمة قتل رئيس الوزراء الأسبق الحريري. فنظام الأسد هو المشتبه الأول بالجريمة. فالإحتمال موجود بأن يجد مسؤولون كبار جداً في النظام أنفسهم مستدعون للشهادة أمام المحكمة، أو يجدوا أنفسهم حتى متهمين من بين أولئك المشتبه بهم بتنفيذ جريمة اغتيال الحريري.

بالإضافة الى ذلك، هناك الإمدادات المقصود بها جعل حزب الله قادراً على تعويض خسائره خلال حرب السنة الماضية مع إسرائيل، والتي يتم إستحضارها حالياً عبر الحدود الشرقية للبنان وسوريا. أما بخصوص التمرد في العراق، فقد كان مسؤولو التحالف ينتقدون، وبشدة، النظام في دمشق بسبب فشله في مراقبة حدوده مع العراق بشكل مناسب، لتكون النتيجة مرور الرجال والتجهيزات، على مستوى كبير، للمتمردين داخل العراق على مدى الأربع سنوات الماضية.

إنّ سياسة سوريا برعاية عدم الإستقرار الإقليمي ليست جديدة. فنظام الأسد ليس له سوى قاعدة دعم ضيقة ومحددة في سوريا. فكل من حافظ الأسد، والد بشار، الذي جاء الى السلطة في العام 1970 وسلفه صلاح جديد الذي إستلم السلطة في العام 1966 جاءا من الطائفة العلوية الأقلية. فهذه الطائفة الصغيرة لا تُعتبر من المسلمين من قِبَل المسلمين السنة، الطائفة التي ينتسب إليه معظم السوريين. ولأجل ذلك، وفي بحثهما عن الشرعية، سعى نظامي الأسد وجديد وحزب البعث الحاكم الى تصوير أنفسهم كراعين للقومية العربية والمعارضة الإسلامية للغرب في كل المنطقة.

إنّ فشل الأنظمة البعثية لجهة تطوير الإقتصاد السوري أضف أهمية، فقط، على إشغال محاولات النظام تقديم دعمه للتمرد المعادي للغرب وإسرائيل، وكذلك الإرهاب من خلال إقتصاده.

أما حالياً، وفي الجو الإستراتيجي المضطرب بشدة في الشرق الأوسط، تبدو سوريا بأنها تلعب دوراً لا مثيل له في عدم الإستقرار. فالسياسات الإقليمية محددة حالياً بظهور محور راديكالي مركزه إيران، ويضم سوريا وعدد من الجماعات الإرهابية وشبه العسكرية، بوجه دول عربية سنية موالية للغرب كالعربية السعودية، مصر والأردن.

وبطرق عدة، تعتبر سوريا عنصر الإستقرار الأقل في المحور الراديكالي، على الأقل في المدى القصير. ويتفق عدد من المحللين على أنه في حين تلعب إيران لعبة أطول بسعيها لبناء نفوذها في المنطقة، فإنّ هواجس سوريا تعتبر أكثر إلحاحاً. قبل كل شيء، منع محكمة التحقيق بجريمة الحريري، التي يمكن أن تضع مسألة صمود النظام موضع تساؤل.

وفي حين أنّ منع المحكمة، مهما كلف الأمر، يعتبر هدفاً سورياً أساسياً، فإنّ المصلحة السورية بعدم الإستقرار يعتبر واضحاً. وفي نفس الوقت، فإنّ إستتارة حرب أهلية في لبنان يمكن أن يؤدي الى تشويه سمعة حزب الله وسقوطه بشكل مخز. وقد قاد هذا الأمر بعض المسؤولين الإسرائيليين الى عدم إستثناء إمكانية محاولة سورية محدودة لتسخين حدودها مع إسرائيل في منطقة مرتفعات الجولان.

ولأجل ذلك، فإنّ الأسباب المتعلقة بالتوضيح الإسرائيلي الحاد بأنّ على مواقف سوريا الحالية أن تخضع لتحول بارز قبل إمكانية إجراء مفاوضات ذات شأن بين الجانبين بما يتعلق بالأجندة، ليست صعبة على الفهم والتفسير. فالنظام في دمشق، الذي يفتقر الى التفويض الشعبي، والذي فشل في محاولاته القيام بتطوير المجتمع والإقتصاد السوريّين، مستمر برعايته النزاع الإقليمي بصفته جزءاً أساسياً من إستراتيجيته للصمود.

علاقات سوريا مع العراق

المعهد الأميركي للسلام؛ نيسان 2007

هذا الملخص هو الرابع في السلسلة المخصصة للمعهد الأميركي للسلام حول سوريا، والتي نشرها مركز تحليل ومنع الصراعات. وهذا الملخص، الذي كتبه منى يعقوبيان، مديرة معهد مجموعة عمل سوريا ومستشارة خاصة لمبادرة العالم الإسلامي، مبني على أساس المناقشات التي تمت في حلقة بحث عقدت مؤخراً في المعهد. أما وجهات النظر المعبر عنها، فلا تعكس تلك التي للمعهد التي لا تتخذ مواقف سياسية.

وقد إستدعت المبادرات الدبلوماسية الإقليمية المتقدمة حول العراق إهتماماً جديداً للدور الذي قد يلعبه جيران العراق بتهدئة الصراع، بما في ذلك سوريا وإيران معاً، مع الدبلوماسيين الأميركيين والغربيين. فإجتماع بغداد، التجمع الدبلوماسي الأهم في العراق منذ العام 1990 واللقاء الإيراني- الأميركي الأول منذ تشرين الثاني 2004، قاد الى تشكيل ثلاث مجموعات حول الأمن، اللاجئين، والطاقة. فإجتماع وزارة الخارجية اللاحق مدرج حالياً ضمن الجدول ليتم في وقت لاحق من هذا الشهر في إسطنبول.

ومقديماً، قبل إجتماع نيسان الوزاري، أنتج حوار غير رسمي بين العراقيين وجيرانهم (بمن فيهم السوريين) إعلان مرمرة، وهي خطة عمل من 36 نقطة لتطوير عملية سلام إقليمية لأجل العراق. وبينما يكتسب إيفاع الديبلوماسية الزخم، فإن هناك تركيز متجدد على العلاقات السورية- العراقية وما إذا كانت سوريا بإمكانها المساعدة في جلب الإستقرار الى العراق.

النقاط الرئيسية

- إن "التغاضي" السوري المزعوم عن تدفق المتمردين والسلاح عبر حدودها الى داخل العراق يُعتبر قضية أساسية تقسم البلدين. ومع ذلك، فحتى لو كانت سوريا ستقدم تعاوناً كاملاً وتمنع تماماً تدفق المقاتلين والأسلحة، فإنّ التأثير الكلي على وضع العراق الأمني سيكون هامشياً نسبياً، بما أنّ القوة المحركة المحددة التي تدفع بالعنف العراقي قدماً هي قوة داخلية الى حد كبير.
- في حين حصل تدفق المتمردين من سوريا الى داخل العراق على إهتمام هام وبارز، فإنّ تدفق اللاجئين من العراق الى سوريا يمكن أن يتسبب بتأثير أكبر بكثير على عدم الإستقرار. فالتدفق المستمر للاجئين العراقيين الى سوريا- يقدر حالياً بما يقارب المليون لاجئ- تسبب بتضخم منتشر وتآزم شديد في الخدمات العامة السورية، غير الكافية أساساً، وكذلك بنيتها التحتية، وسط إستياء سوري متنامي.
- إن قرار كلا البلدين بإستئناف العلاقات الدبلوماسية في تشرين الثاني 2006، بعد إنقطاع دام 25 عاماً تقريباً، يحدد مصلحتهما الإستراتيجية المشتركة بعراق متجانس ومستقر. وفي حين أنّ لدى سوريا علاقات عميقة مع جميع اللاعبين السياسيين العراقيين الأساسيين- الشيعة، السنة، والأكراد- فإنّ دمشق تظل حذرة من الطائفية العراقية (تحديداً الانفصالية الكردية)، وقد تفضل، على الأرجح، قيام حكومة فاشستية يديرها رجل قوي في بغداد- واحد يكون مع ذلك مستعداً للإرتباط مع سوريا بعلاقات متبادلة متوافق عليها.
- من المرجح أنّ تستمر سوريا بالدخول في مبادرات دبلوماسية إقليمية متنوعة، بأمل تفادي أي تدفق إضافي للاجئين، ساعية الى مساعدة أكبر لمعالجة مشكلة اللاجئين الحاليين لديها وضمان تثبيت حكومة في العراق مقبولة لدى دمشق - حكومة سلطوية نظرياً.

بوابة التمرد العراقي؟

إنّ فشل سوريا بمنع المقاتلين السنة من التسلل عبر حدودها، التي يبلغ طولها 450 ميلاً مع العراق، هي القضية الأكثر إستمرارية بتقسيم البلدين. ففي حين أنّ سوريا تتكرر بقوة المزاعم حول السماح لحدودها بالعمل كبوابة تمرد، فإنّ حكومتها العراق والولايات المتحدة تتهمان دمشق بعدم القيام بالجهد الكافي لمنع تدفق المتمردين، المقاتلين، والتمويل الى داخل العراق. كما أنّ سوريا- البلد المضيف القديم للمنشقين العراقيين- تستمر بإيواء المسؤولين البعثيين العراقيين، متيحة لهم، على ما قيل، تنظيم إجتماعات والدخول في أنشطة سياسية أخرى.

إنّ المتمردين الذين يعبرون الى داخل العراق ينقسمون الى فئتين عموماً:

- (1) جهاديون موالون للقاعدة ينتقلون من الخليج.
 - (2) بعثيون عراقيون سابقون وعناصر سنية عراقية أخرى.
- فالسوريون لديهم مصلحة مشتركة بمنع عناصر القاعدة من الحصول على الزخم في العراق وكانوا، على ما قيل، قد إعتقلوا ما يقارب 2000 من الجهاديين المشتبه بهم.

وكان السوريون، في الماضي، قد قدموا تعاوناً إستخبارياً ذات مستوى منخفض حول متمردي القاعدة لكل من الوكالات الإستخبارية العراقية والأميركية. وعلى كل حال، لم تكن سوريا بلداً مساعداً في منع المتمردين من العبور الى داخل العراق. فالعرب الخليجيون لا يطلب منهم الحصول على تأشيرة للدخول الى سوريا، فهم يوفرون مصدراً للعملة الأجنبية للإقتصاد السوري (المفتقد للموارد المالية). وحتى تاريخه، لم تقم سوريا بإتخاذ إجراءات جديّة لمراقبة الأجانب الواصلين الى سوريا من الخليج. أما بالنسبة لعناصر البعث العراقي المقيمين في سوريا، فإنّ دمشق تجزم بأنهم غير متورطين بالتمرد.

وفي كانون الأول الماضي، وقّعت سوريا والعراق إتفاقية تعاون أمني، إلا أنّ الإجراءات السورية المنفذة أولاً قبل الإتفاق لا تزال محدودة بخصوص إنشاء مراكز حدودية إضافية وبناء ممر أرضي مرتفع بعلو أربعة أمتار. فمن جانبها، تؤكد الحكومة السورية على الصعوبات المتأصلة في القيام بدوريات على الحدود الطويلة والممتدة، وطالبت بالحصول على مساعدة أكبر لحماية حدودها. فعلى سبيل المثال، كانت سوريا قد تقدمت بطلبات للولايات المتحدة وبريطانيا للحصول على أجهزة رؤية ليلية.

وفي حين أنّ جسامه خطر التمرد الناتج من سوريا صعب التقدير، فإنّ تقديرات الإستخبارات الوطنية لشباط 2007 حول العراق حكمت بأن من المستبعد أن يكون الفاعلون الخارجيون هم "المسيرون الكبار للعنف". وبالواقع، يبدو أنّ قوة العنف العراقي وعبئه الرئيس يقع على ممثلين داخليين. وبذلك، فحتى لو قامت دمشق بتقديم التعاون الكامل في منع مرور المتمردين والسلاح عبر حدودها، فإنّ التأثير الكلي على الصراع العراقي، مع إيجابيته، لن يحسّن من إستقرار العراق الداخلي بشكل بارز وهام.

أزمة اللاجئين الناشئة

على الرغم أنّ قضية التمرد قد هيمنت لوقت طويل على المناقشات حول دور سوريا في العراق، فإنّ التدفق المتزايد للاجئين العراقيين الى داخل سوريا قد يكون له تأثير أكبر بكثير لجهة عدم الإستقرار. فعلى مدى العامين الماضيين، إزداد عدد اللاجئين العراقيين المنصب الى داخل سوريا بشكل حاد، مما ضخم عدد السكان الى أكثر من 6%. أما التقديرات الحالية للاجئين العراقيين في سوريا، فتتراوح ما بين 1,2 الى 1,4 مليون عراقي، مع ما يُقدر بـ 400,000 لاجئ جديد يصل شهرياً، وهو، تقريباً، ضعف النسبة التي كانت قبل أشهر قليلة فقط مضت.

ومع فرص الوظائف القانونية القليلة يضع اللاجئون ضغوطاً متزايدة على إقتصاد سوريا المحتاج للعون المالي، حيث أنّ البنية التحتية التالفة للبلاد والخدمات العامة المثقلة بالأعباء مجبرة على تلبية متطلبات أكبر حتى. فأجور العقارات والأسعار المرتفعة بشدة، والمدارس المكتظة، كلها تختبر حدود الضيافة الدمشقية.

وفي الشهر الماضي، ذكرت صحيفة البعث، السورية الرسمية، بأنّ 75000 طالب عراقي قد تسجلوا في المدارس السورية، مما أدى الى إزدحام الصفوف بنسبة تصل الى 60 طالب في الصف الواحد. وقد حثت أزمة اللاجئين السورية، التي تزداد سوءاً، واشنطن حتى على كسر حظر إمتد عامين لزيارات مسؤولين (اميريكيين) عالي المستوى الى دمشق. ففي منتصف آذار، أوفدت واشنطن مساعدة وزيرة الخارجية لشؤون اللاجئين إيلين سويربري لمرافقة وفد برئاسة المبعوث العالي في الأمم المتحدة للاجئين لمناقشة الأزمة مع السوريين.

وتحذر الآن لجنة الأمم المتحدة العليا للاجئين من أن مواردها قد إستهلكت تقريباً، وبأنها قد تكون مجبرة على تأسيس مخيمات للاجئين داخل حدود البلدان المجاورة للعراق، بما في ذلك سوريا. فمع ما وُصف من قبل مسؤول أممي "كأكبر تحرك (للمهجّرين) في الشرق الأوسط منذ الأزمة الفلسطينية عام 1948"، فإنّ بإمكان أزمة اللاجئين العراقيين أن تززع الإستقرار الداخلي السوري. وفي حين أن هناك محاولات سورية للتأقلم مع أزمة اللاجئين المتعاظمة لديها، ومع التآزم المستمر بخصوص الخدمات العامة للبلاد وبنيتها التحتية، فإنّ هذا الأمر قد يصل الى نقطة الإنهيار ويقود الى إضطراب شعبي.

السعي الى رجل قوي في بغداد

وعلى خلاف إيران، تظل سوريا لاجعاً هامشياً في العراق. ومع ذلك، فإنّ دمشق قد باشرت بالقيام بإستراتيجية مركزة لرعاية علاقات مع لاعبين سياسيين عراقيين أساسيين من كل الفئات العرقية والطائفية. فسوريا إستغلت، تحديداً، علاقاتها القديمة مع الشخصيات الحكومية العراقية، إذ كان عدد منهم كان قد سعى للجوء في سوريا خلال حكم نظام صدام. فعلى سبيل المثال، عاش نور المالكي، رئيس حكومة العراق الشيعي، في سوريا على مدى 20 عاماً، في حين أنّ جلال طالباني، الكردي، أمضى سنوات عديدة في سوريا وحمل جواز سفر سوري حتى العام 2004.

وببعض التقديرات، فإنّ 17 الى 25 من كبار قادة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق- الذي كان في إحدى المرات لاجعاً رئيسياً في الإنتلاف الحاكم- عاشوا فترات من الزمن في سوريا. كما أنّ علاقات سوريا مع العناصر

الأساسية في المجتمع السني العراقي مترسخة جيداً أيضاً. فالديبلوماسية السورية، التي تُوجت في تشرين الثاني الماضي بإعادة تأسيس العلاقات الثنائية، وفي كانون الثاني بواسطة الزيارة الأولى لرئيس عراقي الى سوريا منذ ما يقارب الـ 30 عاماً، تسعى لتعزيز مصالح دمشق الإستراتيجية وسط العنف المستمر بالعراق. فسوريا، من حيث المبدأ، كانت تفضل "الفوضى التي يمكن تدبرها" التي إتسم بها العراق في الأشهر العديدة عقب الغزو الأميركي، لأنها أبقت الجيش الأميركي "مسمراً". وبذلك، يصبح من المستبعد أن يغزو سوريا. كما أنّ الفوضى العراقية وفرت مادة نقاش قوي ضد الإصلاحيين السوريين الذين كانوا يطالبون بالتغيير الديمقراطي.

وعلى كل حال، إنّ التصعيد الدراماتيكي للسنة الماضية في نطاق العنف الطائفي، مقترناً مع مخاوف التقسيم المحتمل للعراق، أجبرت سوريا على السعي لجلب إستقرار أكبر داخل العراق. فسوريا كانت قد أشارت، بالتحديد، الى عدم سرورها من مسألة الحكم الذاتي الكردي العراقي، الأمر الذي شجع الشعب الكردي في سوريا المقدر بحوالي 1,7 مليون نسمة. فمع تلقيها بـ "الانتفاضة إتخاذ الكردية"، أدت سلسلة التظاهرات العنيفة في عامي 2004-2005 للمجتمع الكردي الخاص (بسوريا) إلى حث السلطات السورية على إتخاذ إجراءات صارمة وقاسية إزاء ذلك.

ومع كلفة الفوضى العراقية- التدفق الهائل للاجئين والطائفية البارزة- التي تتجاوز بأهميتها مكاسب دمشق القصيرة الأمد، فإنّ سوريا ستقوم بما يمكن للمساعدة وذلك بالمحافظة على معيار من الإستقرار في العراق. وعلى المدى القصير، فإنّ دمشق قد تحسن من تعاونها الأمني والإستخباري مع بغداد، كما أنها ستسعى الى الحصول على مساعدات ودعم دولي إضافي لأجل اللاجئين العراقيين على أراضيها. أما على المدى الطويل، وإذا ما إستطاع العراق أن يخرج سليماً من أزمتة، فإنّ سوريا ستفضّل، وبوضوح، تأسيس حكومة سلطوية في بغداد. فدمشق ستسعى، بشكل معين، الى وصول رجل عراقي قوي بإمكانه إبقاء العنف تحت السيطرة، منع تأسيس دولة كردستانية عراقية منفصلة وخلق الإنفتاح السياسي الحقيقي.



Research Services Group
Uscenter1@gmail.com